الحوار الوطني
بالحوار نصنع المستقبل

الميثاق
الاثنين : 5 / 11 / 2012م
الموافق :20 / ذي الحجة / 1433هـ
العدد: (1634)

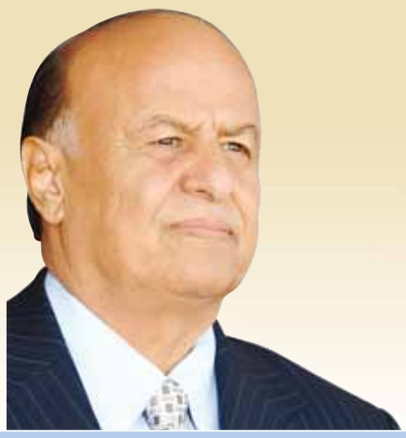

«اليوم نوجهُ طاقاتنا نحو التحضير لمؤتمر الحوار الوطني الذي سيضعُ على عاتقه صياغة منظومة الحكم الجديد من خلال صياغة دستور جديد، واختيار نظام الحكم، وتعديل قانون الانتخابات، والبحث عن حلول للأزمات في الجنوب وصعدة».

عبدربه منصور هادي
رئيس الجمهورية
الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام

اللجنة الفنية تواصل مناقشة النظام الداخلي لمؤتمر الحوار

تواصل اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للحوار الوطني الشامل اجتماعاتها برئاسة الدكتور عبد الكريم الارياني، لاستكمال مناقشة النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني (ضوابط الحوار).

حيث ناقشت اللجنة المواد الخاصة بالأمانة العامة من حيث تكوينها وآلية تشكيلها، بالإضافة إلى إقرار مهام الجلسات العامة للمؤتمر.

كما دانت اللجنة محاولة الاغتيال الجبانة التي تعرض لها عضو اللجنة عبد القادر هلال، واعتبرت ذلك جريمة تستهدف التسوية السياسية والأمن والاستقرار.

وأشادت اللجنة بجهود وزارة الداخلية لاتخاذها الإجراءات الأمنية اللازمة والتحقيق في الحادث، مطالبة بسرعة الكشف عن الجناة وإحالتهم إلى القضاء لينالوا جزائهم العادل.

صلاح الصيادي:

زيادة تمثيل الاصلاح في اللجنة الفنية للحوار اخل بالتوازن

قال الاستاذ صلاح مصلح الصيادي امين عام «حشد « عضو اللجنة الفنية للحوار الوطني انه من المستحيل الاعداد والتحضير والتهيئة للحوار الوطني في ظل التحريض الاعلامي الذي تمارسه بعض وسائل اعلامية داعياً كل الاطراف بضرورة التهدئة الاعلامية لضمان نجاح الحوار.

وقال الصيادي في حوار مع قناة اليمن اليوم: عن مشاركة الحراك الجنوبي في الحوار الوطني : سيكون هناك ٤٠٪ من قوام المؤتمر من ممثلي الجنوب يضمون كافة الاطياف والقوى السياسية.

واضاف : ما يجب ان يعرفه الجميع ان اكثر من نصف اللجنة الفنية اذا لم يكونوا ثلثيها كانوا وكلاء حقيقيين للجنوبيين والحراك وكانوا يطرحون القضايا بكل قوة واقوى من بعض فصائل الحراك نفسها.

منوها ان الحراك ليس ممثلا لكل الجنوب، وهناك عدة اطياف وفصائل سياسية وأحزاب ومستقلين، كذلك الحراك جزء مهم في الجنوب.

وفي رده على سؤال عن مكان انعقاد جلسات الحوار الوطني قال الصيادي: مؤتمر الحوار لن يكون انعقاده في الخارج، كان هناك مقترح من اللجنة الفنية ان تعقد مخيما في الخارج من اجل استكمال جميع النقاط التي تستكمل والتفرغ على مدار الساعة لاستكمال مهامهم، لكن الرئيس عبدربه منصور هادي لم يسمح بذلك، وخير اللجنة ان تعقد جلساتها في اي محافظة يمنية.

مستدركاً بالقول: لم نقر مكان الحوار الوطني بعد..

وعن الإضافات الأخيرة الى قوام اللجنة وعما اذا كانت أخلت بالتوازن السياسي بحسب تصريحات احد الاعضاء..قال الصيادي : صحيح اخلت بالتوازن السياسي لصالح الاصلاح لكن ليس لذلك اثر على سير النقاش وعملية التحضير للحوار ولكنها ابطأتها.. بسبب كون المضافين لم يكونوا على اطلاع بما تم انجازه.. بعيدا عن الانتماء السياسي.

مضيفاً : ليس لدينا سياسة تمرير في اللجنة لا من الإصلاح ولا من غيره، نحن نعمل بروح الفريق الواحد ومتفاهمين في اللجنة رغم التناقضات السياسية خارجها.

وعما اذا كان سينعكس التمثيل في اللجنة الفنية على التمثيل في الحوار قال الصيادي: لن يمرر اي قرار باي مجموعة الا بموافقة ٩٠ ٪ بمعنى ان اي طرف بالحوار يستطيع ايقاف اي قرار ما لم يتم التوافق عليه.

وعن رأيه بشأن المطالبات باقصاء الرئيس السابق من المشهد السياسي قال الصيادي : انا اعتقد ان مسألة وجود الرئيس السابق في المشهد السياسي وعلى رأس المؤتمر الشعبي العام فهذا حزب المؤتمر ويخصه وليس لاحد علاقة بذلك لا نحن ولا غيرنا..

وعن موضوع زواج الصغيرات وأسباب إدراجه في أعمال لجنة الحوار اوضح الصيادي ان ذلك ورد في المبادرة الخليجية وانها نصت على ذلك في بنودها..

وعن قراءته لمستقبل الحوار الوطني قال الصيادي : اثق مؤتمر الحوار الوطني سينجح وسينجز ما عليه من مهام وسينطلق نحو بناء اليمن الجديد وسيكون العنوان الابرز لليمن الذي نامل من خلاله تجسيد المواطنة المتساوية والعدل والمساواه وبنا دولة مدنية حديثة ضامنة الحقوق للجميع وبالتالي تحقيق دولة المؤسسات التي ظلت وستظل غاية وحلم لكل اليمنيين.

وعن مطالبة بعض الأطراف للحوثيين بوضع السلاح قبل الحوار مع ان هناك اطراف دخلت الحوار ولا تزال مسلحة..

قال الصيادي : اعتقد ان الجميع في اليمن مسلح، كل الاطراف مسلحة، انا استغرب من قرع طبول الحرب على الحوثيين من خلال تلك الحملة الاعلامية، كيف تقرع طبول الحرب على طرف في طاولة الحوار، من اجل ان يخرج من الحوار ويذهب للقتال ؟..

أكّدت أن تنظيم القاعدة ليس له مكان في الحوار

الباشا: إنجاز 95٪ من التحضيرات لانعقاد مؤتمر الحوار

«الميثاق»- خاص

أكّدت الناطقة الرسمية باسم اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل أمل الباشا أن اللجنة أنجزت ما نسبته ٩٥٪ من التحضيرات والترتيبات لعقد المؤتمر قبل نهاية العام الجاري، ومن ذلك تحديد المحاور الرئيسية لاعمالة ومنها القضية الجنوبية وقضية صعدة، والدستور، والعدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية، والحقوق والحريات والحكم الرشيد والتنمية، والقضايا الاجتماعية والبيئية وذات البعد الوطني كالثأر والسلاح والجماعات المسلّحة ومكافحة الارهاب وترشيد الموارد الطبيعية، والقات، وغيرها.

وقالت الباشا في تصريحات صحفية إن مؤتمر الحوار سينعقد على مدى ستة أشهر تقريباً ويتكوّن من ثلاث جلسات عامة، الأولى سيتم فيها اختيار رئاسة المؤتمر وستشكّل المجموعات التسع الخاصة بالحوار بناء على القضايا المطروحة التي ستناقش محاورها في شهرين. ثم تنعقد الجلسة العامة الثانية والتي يتم فيها إطلاع المؤتمر على ما توصلت إليه المجموعات وأخذ الملاحظات العامة، ثم تعود للعمل شهرين آخرين وبعد ذلك تعود للنقاش في الجلسة الثالثة العامة والتي سيتم فيها إقرار وثيقة المؤتمر بناء على ما توصلت إليه المجموعات من معالجات للقضايا التي ناقشتها والخروج بمقررات ملزمة للحكومة ومجلس النوّاب.

وذكرت أن «أهم مخرجات المؤتمر ستكون المعايير المتعلقة بتشكيل اللجنة الدستورية التي ستكلّف بصياغة الدستور والتي ستعتمد على مقررات المؤتمر، خصوصاً فيما يتعلق بشكل الدولة والذي سيعتمد على مخرجات مجموعات الحوار المتعلقة بمناقشة قضية الجنوب وقضية صعدة وقضايا الحقوق والحريات. وهذه اللجنة الدستورية ستقوم بصياغة الدستور الذي سيقدم فيما بعد للاستفتاء العام، وقالت: هنا سنكون قد حسمنا ما إذا كان النظام الانتخابي الجديد رئاسياً أم برلمانياً، وبعدها تعقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية ليتم بعدها تشكيل الحكومة الجديدة».

وفي معرض ردّها على سؤال حول كيفية التعامل مع تنظيم «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» كونه أحد الملفات الساخنة، أجابت الباشا «تنظيم القاعدة يقوم بعمليات التفجيرات والمذابح ومهاجمة الآمنين من المدنيين في صنعاء والمحافظات الأخرى، ويحاول فرض نفسه بالقوة، لذلك هو منظمة إرهابية ولا مكان للإرهاب في مؤتمر الحوار الوطني».

ولفتت إلى أن الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية أكّد أنه على تواصل مع قيادات الحراك الجنوبي، الذي له مشاريع ورؤى مختلفة. وكلها ستحظى بالمناقشة، وما سيتفق عليه مؤتمر الحوار سيكون ملزماً لبقية الأطراف.

وأردفت الباشا «وقد لاحظنا أن كل الفئات والأحزاب حريصة على حل قضايا اليمن بالحوار، فلولا ذلك لكانت الحرب الاهلية ولا أحد يريد الوصول إلى ذلك لأن الكل يدرك أن نتائجها ستكون كارثية على الجميع».

وفيما يتعلّق بمشاركة النساء والشباب، أوضحت الناطقة الرسمية باسم اللجنة التحضيرية للحوار «لقد حسمنا في اللجنة الفنية مشاركة النساء في المجموعات التسع بحيث يشكّلن على الأقل ٣٠٪ من المشاركين، بالإضافة إلى ضرورة تمثيل الشباب في كل المكونات أيضاً».

وأفادت الباشا بأن «مهمة مؤتمر الحوار البحث في الحماية القانونية للفئات المستضعفة وفي انتهاكات الطفولة، والنهوض بالنساء. ونحن في اللجنة أوجدنا تفريعات لهذه القضايا سواء فيما يتعلق بالفئات المهمشة مثل المعاقين والأقليات، أو انتهاكات الطفولة حيث أدرجنا قضايا عمالة الأطفال وتهريب الأطفال وتجنيدهم وزواج الصغيرات في برنامج المؤتمر».

من جهة ثانية اوضحت أمل الباشا انه «إذا لم يحصل توافق بين أعضاء المجموعة الواحدة، في الحوار فقدتم تحديد نسبة ٧٥٪ من أعضاء المجموعة كحد أدنى للتوافق. وفي حال عدم حدوث توافق بنسبة ٧٥٪، فقد شكلنا لجنة التوفيق من رؤساء اللجان المختلفة بالشراكة مع رئاسة المؤتمر بحيث تعمل على حل النزاعات والوصول إلى حلول توافقية».

وأشارت إلى أن اللجنة التحضيرية أعدّت الخطة الاعلامية المصاحبة للمؤتمر والنظام الداخلي وكيفية تشكيل المجموعات ورئاسة المؤتمر وكيفية انعقاد جلسات المؤتمر والموازنة التقديرية وكل ما يكفل إنجاح المؤتمر.

شطاره : الحوار الامل الوحيد لليمنيين

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم(٥٢) لسنة ٢٠١٢م بتعيين لطفي جعفر شطاره عضوا في اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وفي أول تصريحات له عقب تعينه دعا لطفي شطارة الذي يقيم في لندن منذ مطلع التسعينيات كل الجنوبيين إلى المشاركة في الحوار الوطني باعتباره الوسيلة المثلى لحل القضية الجنوبية العادلة. وقال في حوار ببرنامج مساحة حرة على راديو (يمن تايمز) إن من حق كل الجنوبيين أن يطرحوا مقترحاتهم ومطالبهم دون أي سقف على طاولة الحوار الوطني الذي قال إنه الأمل الوحيد لكل اليمنيين خصوصا وأن الحوار يأتي بدعم أممي ودولي كبير.

وأعرب "شطاره" عن تفاؤله بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني ..داعياً في الوقت ذاته كل فصائل الحراك الجنوبي للمشاركة في الحوار الوطني..وقال: أنه إذا لم ينجح الحوار فإنه لن يكون أمام اليمنيين سوى الاقتتال».مشيرا إلى أن نتائج الحوار الوطني هي من ستحدد شكل الدولة اليمنية في المستقبل.

قيادي اشتراكي ينصح قيادات الحراك بالمشاركة في الحوار

دعا القيادي البارز في الحزب الاشتراكي اليمني أنيس حسن يحيى، قيادات الحراك ، إلى مراجعة مواقفها من مسألة المشاركة في الحوار الوطني.

ووجه رسالة مقتضبة إلى القيادي محمد علي أحمد، دعاه فيها ومن خلاله كافة قيادات الحراك ،إلى المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني قائلًا: إنه لا يزال هناك متسع من الوقت للتفكير واتخاذ الموقف السليم خدمةً للقضية الجنوبية والوطن عموماً. وقال أنيس يحيى مخاطباً محمد علي أحمد « أتوقع أن تلعب دورا إيجابياً في حث قيادات الحراك على المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني.. المؤتمر لا يملك أي سلطة على أحد من المشاركين فيه، وأنت كما عرفتك لا يمكن أن تقبل إلا بما يمليه عليك عقلك وضميرك الوطني»

مشيرا الى انه مازال هناك متسعا من الوقت لمراجعة موقفكم، ومواقف قيادات الحراك، بما يخدم الوطن عموماً والقضية الجنوبية تحديداً»

فيصل ابو راس: القضية الجنوبية والحوار

ايها اليمنيون : مشاريعكم كثرت ، وارتهانكم زاد ، ونومكم طال ... تعالوا الى كلمة سواء بينكم ، قبل أن يضيع الوطن !

القضية الجنوبية قضيتكم الاولى ، على رأس قضايا اخرى هامة ومحقة ، يتطلب التعامل والتعاطي معها بمصداقية وطنية مسؤولة و جدية محقة مفرطة ، مع مكونا تها الفاعلة ووبما يطمئن له الجميع من اجل المشاركة في الحوار الوطني ، سفينة النجاة ... وتوفير الأرضية الصلبة لانجاحه ... فتعالوا الى كلمة سواء بينكم من خلال صياغة ميثاق وطني يتم الاتفاق عليه والتوصل الى ما يحفظ الكرامات ويضمن الحقوق والمساواة ... يكون ملزما دستورياً وقانونياً ، ومدعوم محليا ، ومضمون إقليميا ودوليا ... ما لم سيصعب الحوار !

تطرقت لأبرز التحديات أمام الحوار

مؤسسة كارينغي: الدعم الاقليمي والدولي عامل اساسي لإنجاح الحوار

تقرير: ناصر الربيعي

قالت مؤسسة كارينغي للسلام في تقرير سياسي نشرته مؤخرا أن الدعم الإقليمي والدولي هو من العوامل المهمّة التي ستؤثّر في نجاح الحوار الوطني ، مشيرة الى ان هذا الدعم يبدو كافياً لضمان انعقاد الحوار ومشاركة كل المجموعات فيه على الرغم من الصعوبات.

وتطرق التقرير الى ما يبذله الرئيس، عبد ربه منصور هادي،من جهود لحمل المجموعات المختلفة في البلاد على المشاركة في الحوار الوطني المزمع أن يبدأ في منتصف شهر نوفمبر الجاري.

ويُتوقع أن تتوزّع جلسات النقاش على فترة زمنية تمتدّ لستّة أشهر، وأن تتطرّق إلى مجموعة من المسائل المتعلّقة بالمرحلة الانتقالية. كذلك، يُرتقب من الحوار في حال نجاحه، أن يتوصّل إلى رؤية لقيام «دولة مدنية» - وهو هدف تناولته بطريقة أو بأخرى كل المجموعات المشاركة اضافة الى مناقشة موضوع إعداد مسوّدة دستور جديد للبلاد.

وتطرّق التقرير الى ابرز التحديات التي تواجه مؤتمر الحوار ومنها من يُعرَفون بـ»الحراك « الذي ليست له قيادة موحّدة، وهو يقوم على عدد من الرؤى المختلفة التي تدّعي كل واحدة منها التكلّم باسم الحركة كاملة. لكنها تلتقي كلّها حول اهتمامات ثلاثة: تصحيح الشوائب في توحيد اليمن، وتطبيق الفدرالية، ومدى الحكم الذاتي أو الاستقلال في الجنوب.

وذكر التقرير ان كل السياسيين والأحزاب يجمعون تقريباً على أن مشاركة الحراك هي المفتاح للحوار، لكنها صعبة نظراً إلى طبيعته غير المنظّمة. أمّا إذا اقتنع الحراك بالوحدة، فمعظم المجموعات المستاءة الأخرى ستحذو حذوه.

يعتبر الدكتور عادل الشجاع، أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء، ان الجماعات الإسلامية يمكن أن تعرقل أيّ حوار يقود إلى التوصّل إلى اتّفاق حول قيام دولة مدنية، مع أن الحزب الإسلامي الأكبر، «الإصلاح»، يرفع شعارات الدولة المدنية. ويضيف أن «الجماعات الإسلامية ترى أن الدولة المدنية تتعارض مع الإسلام. والإسلاميون يرفضون فكرة المساواة بين المسلمين وغير المسلمين، وبين الرجال والنساء».

وثمة تعقيدات أخرى أيضاً. فصحيح أن «الإصلاح» يصرّ على إشراك الحراك في الحوار، إلا أنه يتصرّف انطلاقاً من حرصه على مصالحه الخاصة فهناك اعتقاد بأن روابط قويّة تجمع بين «الإصلاح» وعبد الله الناخبي، أحد القياديين الأساسيين في الحراك، الذي عُيّن في سبتمبر الماضي عضواً في اللجنة الفنية للحوار.

ويشير التقرير الى ان القوى التقليدية في اليمن لاتزال تسيطر على المشهد السياسي والاجتماعي تماماً كما كانت تفعل في ظل الرئيس السابق صالح وهي معرّضة لخسارة الكثير إذا توصّل الحوار إلى رؤية راسخة لفرض القانون والنظام.

الى ذلك نقل التقرير عن الناشطة عفراء الحريري فتعتبر أن مشاكل الجنوب لم تتغيّر حتى بعد وصول جنوبي إلى رئاسة البلاد. وتقول إن «عدم الأمان والإقصاء والتهميش وغياب المساواة في المواطنة، لاتزال كلّها موجودة.. كما تلفت إلى أن نجاح الحوار منوط بشرطين اثنين: «يجب أن تتوقّف الخطب القبلية الموجّهة ضد الجنوب، والفتاوى الدينية كذلك».

يعود الخطاب القبلي والديني المناهض للجنوب إلى احداث ١٩٩٤، عندما أصدر وزير العدل آنذاك المرتبط بحزب «الإصلاح»، عبد الوهاب الديلمي (ولاحقاً الداعية النافذ الشيخ عبد المجيد الزنداني)، فتاوى اعتبرت الاشتراكيين كفّاراً، ودعت إلى شنّ الجهاد ضدهم. وفي أكتوبر المنصرم، أعلن الزعيم القبلي صادق الأحمر أنه سيقود حرباً ضد الجنوبيين الذين لن يشاركوا في الحوار. وقد كانت الفتاوى وتصريح الأحمر الأخير موضع استهجان واسع من قبل الشماليين والجنوبيين على السواء.

كما اعتبر تقرير مؤسسة كارينغي من ضمن التحديات التي تواجه مؤتمر الحوار ما يبذله «تنظيم القاعدة في جزيرة العرب» من محاولات مستمرّة لتعطيل أي تقدّم يمكن أن يقود إلى إحراز نجاح سياسي، في الوقت الذي يصرّ البعض على وجوب مشاركة القاعدة في الحوار طالما أن الحوثيين والحراك - وكلاهما كيانان مسلّحان - سوف يشاركان.

وتعتقد المؤسسة أن الوضع على الأرض معقّد جداً إلى درجة أن اليمنيين لايستطيعون فرض سيادة القانون بدون مساعدة فرقاء من خارج دائرة التجاذبات.

ويؤكد التقرير أن الدعم الإقليمي والدولي هو من العوامل المهمّة التي ستؤثّر في نجاح الحوار الوطني أو فشله، إذ لايستطيع الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومة الوفاق فعل أيّ شيء من دون القوى الخارجية التي يكتسب دعمها قيمة أساسية وحيوية. ولكن في الوقت الحالي، يبدو هذا الدعم كافياً لضمان انعقاد الحوار ومشاركة كل المجموعات فيه على الرغم من الصعوبات. وغالب الظن أن المخاوف من تجدّد الحرب الأهلية في اليمن ستستمرّ بانتظار حدوث تغيير كامل في الخطاب، وتبدّد الشكوك التي تقف خلف هذه المخاوف.